

## الصانع: الكويت سبّاقة في تفعيل التكامل بين دول «التعاون»



يعقوب الصانع

دول الخليج، وهذا ما أكده ويسعى إليه حكام دول مجلس التعاون. وأثنى الصانع على تصريح النائب د.عبدالحاميد دشتي الذي أكد فيه تأييده كل حرف ورد في بيان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم حول عمق العلاقات التاريخية مع مملكة البحرين الشقيقة.

أكد أمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع أن الكويت كانت وستظل سبّاقة في تفعيل واستمرار التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف في تصريح صحافي اننا في الكويت עוד من حزمة، ومنتضمان مع دول مجلس التعاون في الحفاظ على وحدتنا ورحاؤها، فما نتمناه للكويت نتمناه لبقية



مرزوق الغانم

## أكد أن ما يطلفه النواب من آراء تعبّر عن رأيهم الشخصي ولا تمثل رأي المجلس الغانم: علاقة الكويت بالبحرين تاريخية ومحصنة ضد أي حدث أو تصريح عابر

مجلس الأمة لاثميا هو رئيس المجلس. وشدد الغانم على أن أي رأي يقال حول مملكة البحرين الشقيقة لن يؤثر بأي حال من الأحوال على علاقتنا الاستثنائية رسمياً وبرنامجياً وشعبياً بهذا البلد العزيز الذي تجمعا به روابط التاريخ والأواصر المجتمعية ووحدة المصير وتاريخ طويل حافل من التضامن والتكاتف والتعاقد السياسي.

خصوصيات الدول وسياساتها. وأضاف الغانم «أن أي رأي ووجهة نظر أو أي قول يدلي به شخص تجاه أي بلد هو رأي شخصي لا يلزم أحداً». وقال إن الآراء التي يطلقها نواب مجلس الأمة إزاء أي موضوع أو شأن محلي أو خارجي هو رأي شخصي يتحمله قائله ولا يمثل رأي مجلس الأمة الكويتي، وأن الشخص الوحيد المخول بالتحدث باسم

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن علاقة الكويت التاريخية بمملكة البحرين رسمياً وشعبياً عميقة إلى درجة أصبحت محصنة منذ زمن طويل ضد أي حدث أو تصريح طارئ وعابر يمكن أن يؤثر عليها، وقال الغانم في تصريح صحافي إن علاقات الكويت مع الدول الشقيقة والصديقة كانت دائماً قائمة على التقدير وعدم التدخل في شؤون الغير واحترام

## الدويسان للفضالة: حل نهائي لمشكلة البدون أو التنحي حفظاً لتاريخك

وستسجل أسفار التاريخ باحرف من نور اسم من ينهي مشكلة البدون ويخلص الكويت من عارها.

الفضالة، انتت لم توضع في هذا المنصب وتتمتع بالمزايا الخاصة إلا لحل المشكلة ولم يبق أمامك من مهلة الـ 5 سنوات إلا القليل، فماداً فعلت لإنهاء و طي هذا الملف؟ والسؤال الأهم: هل تستطيع ان تحل المشكلة؟ وهل أنت قادر على ذلك؟ وأضاف وليس مؤسسة حكومية نصيحة للفضالة فإما ان يشهد عهده حل مشكلة البدون نهائياً ما يتخني حفظاً لتاريخه، مشددا على ان طلب التمديد لعمل الجهاز لسنوات أخرى فيه دلالة على ضعف الجهاز ورئيسه.

قال النائب فيصل الدويسان ان الجهاز المركزي للبدون اصبح جل عمله ان يتحفظنا كل أسبوع ببيان عن أعداد البدون الذين منحوا شهادات الميلاد أو وفاة وأعداد الذين يتسلمون مساعدات من بيت الرزكاة، وكأنه أصبح لجنة خيرية وليس مؤسسة حكومية مؤقتة غايتها حل مشكلة البدون نهائياً. وأضاف الدويسان: ليعلم الجهاز المركزي انه ليس له فضل ولا منة في منح شهادات الميلاد أو وثائق السفر أو غيرها فهذا قرار حكومي لا يد فيه للجهاز المركزي، وإذا ما أردنا ان نشهد بذلك فسلكون للوزارات المعنية وليس لغيرها.



فيصل الدويسان

وخاصة الدويسان رئيس الجهاز بقوله: يساخ صالح

## عبدالحاميد دشتي مثمناً تصريح الغانم: مارست مهامه وفقاً لموقعي ونشاطي الدولي

بهذا الموقف والقاضي بأنه غير عالم بخلفية الأمور، مشيراً إلى ان الرد من قبل وزارة الخارجية على النائب السائل سيكون سهلاً ولن يخرج عن مضمون ما ذكرته. واستغرب دشتي ان يسعي احد لاحالة مواطن كويتي يمارس نشاطه الدولي إلى النيابة على خلفية عمله الذي يعد مدعاة للفخر والتشريف بحكم ان احد ابناء هذا الوطن يشغل هذا المنصب الدولي.

يستمتعون بانارة الاكشن والمشاكل وجه سؤالاً لوزارة الخارجية حول اسباب عدم احوالي للنيابة، ونقول له ان كل من هو بالحكومة موقرة يعرف اصول العمل وفق القوانين الدولية التي تؤكد انه عندما يكون الشخص في مرفق الامم المتحدة ويتناول اي موضوع خاص بالشان الدولي عند مناقشة تقارير دولية يعد اسرا طبيعياً، وأشار دشتي إلى أنه لم يكن يجب ان يظهر الزميل

ضمن اعماله وانشطته. وقال دشتي في تصريح صحافي يوم امس: بداية اثنم لرئيس مجلس الأمة اصداره بياناً مقتضباً يشير فيه إلى خلفية ما دار من لفظ حول ممارستي لنشاطي الدولي كرئيس دولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان في جنيف، مؤكداً في الوقت ذاته اتفاهه مع كل كلمة وردت في بيان رئيس المجلس. وتابع دشتي: قد يكون احد الاخوة النواب ممن

ثمن النائب د.عبدالحاميد دشتي بيان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي اوضح اللغط المثار حول ممارسته لنشاطه الدولي كرئيس دولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الانسان في جنيف، مستغرباً في الوقت ذاته من سعي احد زملائه إلى وزارة الخارجية عن عدم قيامها بذلك رغم انه تناول موضوعاً خاصاً بالشان الدولي عند مناقشة احد التقارير الدولية



عبدالحاميد دشتي

## مشيذا بجهود وزارة الخارجية في العمل على إعفاء الكويتيين من «الشنغن» كامل العوضي: المواطن الكويتي يجب أن يكون مرحباً به في أي دولة يقصد زيارتها ويجب تفعيل مبدأ المعاملة بالمثل

الذين يسافرون للعلاج بالخارج وهم ينتظرون «منحة» هذه الدول للحصول على التأشيرة وما لذلك من تأثير سلبي نفسياً وصحياً على هؤلاء المرضى. وحث العوضي وزارة الخارجية على استكمال جهودها في سبيل حل هذه المشكلة وأكد أنه من جانبه بصفته رئيساً للجنة الخارجية بمجلس الأمة فسوف يلتقي عدداً من سفراء تلك الدول لمناقشة تلك المشكلة وضرورة حلها في أقرب فرصة ممكنة.

في تسلم تأشيرة الدخول إلى الكويت عبر أي منفذ حدودي للكويت في حين أن المواطن الكويتي يعاني الأمرين في سبيل الحصول على تأشيرة دخول بلاده. وبين العوضي العواقب التي تصيب المواطن جراء تعنت بعض الدول في استصدار تأشيرة الدخول لهم، فنجد ان طالبا كويتياً لا يستطيع استكمال دراسته بسبب عدم استصدار تأشيرة دخول له بعد ان أمضى سنتين دراسة بالخارج مما يهدد مستقبله بالضياع، وطوابير المرضى

بعد أمراً غير مقبول بل على العكس يجب أن يكون مرحباً به، خاصة أن الغرض لسفر المواطن الكويتي لهذه البلاد إنما صوب دائماً في مصلحة تلك البلدان وما يرجع على اقتصادهم من فائدة. فلا نجد كويتياً يذهب بحثاً عن عمل أو للتسول! ودعا العوضي وزارة الخارجية إلى ضرورة استعمال مبدأ «المعاملة بالمثل» مع الدول التي ترفض إعفاء الكويتيين من التأشيرة فمن غير المعقول أن دولة أجنبية معفية من رسوم الفيزا ولهم الحق

أشاد رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الأمة النائب كامل العوضي بالتحركات الفعالة والإيجابية المنبذلة من وزارة الخارجية الكويتية لإعفاء الكويتيين من تأشيرة «الشنغن». وأضاف العوضي في تصريح صحافي أن المواطن الكويتي لا يسعى للحصول على أي فيزا سواء كانت الشنغن أو غيرها إلا للسباحة أو العلاج أو الدراسة، أو لأنه يمتلك عقارات أو استثمارات في هذه الدول، وبالتالي فإن هذا التعنت في استخراج الفيزا



كامل العوضي



د.عبدالله الطريجي

## الطريجي للخالد: ما أسباب عدم تحريك دعوى قضائية ضد دشتي؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: يروجى تزويدي وإفادتي بالآتي: لماذا لم يتم تحريك الدعوى الجزائية ضد النائب عبدالحاميد دشتي بعد قيامه بسبب وقذف حكام بحكومة البحرين وتوجيه السب والشتم لوزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد الخليفة؟ ولماذا لم يتم التعامل بمبدأ العدالة بتحويل النائب عبدالحاميد دشتي إلى النيابة العامة مثلما تمت احالة نواب سابقين بتهمة سب وقذف حكام دول أخرى؟

وجه النائب جمال العمر سؤالاً إلى وزير المالية أنس الصالح جاء فيه: بالإشارة إلى الزيادة الكبيرة في فاتورة الدعم التي قفرت من 1,008 مليار في عام 2004 إلى 5,580 مليار في عام 2014 بزيادة بنسبة 450٪ في عشر سنوات. وفي ضوء عدم وضوح آلية احتساب مبالغ الدعم المختلفة المرجحة في الموازنات التخطيطية والمخصصوم بقيمتها على الحسابات الختامية نظراً لعدم تضمنت المتغيرات الايضاحية بالبيانات الايضاحات اللازمة وما يترتب على ذلك من عدم شفافية يستعصي معها التاكيد من سلامة التقديرات والمصرفوات لمبالغ الدعم المختلفة.

## العمر لوزير المالية: ما إجراءات الوزارة لترشيد اعتمادات الدعم وضبط عمليات الصرف؟

يرجى تزويدنا بتوزيع قيمة كل من الدعم التي تتحملها الخزنة العامة خلال كل من الثلاث سنوات السابقة المنتهية في 31/3/2014 على المستفيدين من أفراد كويتيين وغير كويتيين وجهات حكومية وهيئات ومؤسسات عامة وشركات كويتية وشركات يساهم فيها رأس المال الأجنبي. وهل يوجد ربط آلي بين الجهات المانحة للدعم النقدي في إطار الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لتوفير آلية تنسيق فعالة بين تلك الجهات وذلك لحد من ازدواجية الصرف وتوفير الإحصاءات والمعلومات المتكاملة عن أوجه الدعم؟ فإذا كانت الإجابة بلا، فلماذا لم يتم هذا الربط حتى الآن، وما الإجراءات الجارية اتخاذها لتحقيق الربط المطلوب.

الاعتمادات المدرجة لكل نوع من أنواع الدعم المختلفة ولضبط عمليات الصرف عليها؟ يرجى تزويدنا بالتعاميم والقرارات واللوائح التي أصدرتها الوزارة خلال تلك السنوات بهدف ترشيد الاعتمادات وضبط الصرف عليها. وهل سبق لوزارة المالية في ظل التزايد الكبير والمستمر في الاعتمادات المدرجة للدعم، تشكيل لجان لدراسة الدعم المقدم من الحكومة بخلاف اللجنة المشكلة أخيراً بقرار وزير المالية رقم 62 لسنة 2013 بتاريخ 26/1/2013؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بنسخة من تقارير تلك اللجان التي سبق تشكيلها متضمنة توصياتها مع توضيح الإجراءات والسياسات التي اتخذتها وزارة المالية لتنفيذ تلك التوصيات. كما يرجى تزويدنا بعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الأخيرة السابق الإشارة إليها منذ صدور قرار تشكيلها وحتى الآن وبنسخة من محاضر تلك الاجتماعات. ولماذا لم تتناول الدراسات التي تناولت بيانات الدعم السنوي بما فيها البيانات المنشورة على موقع وزارة المالية الإلكتروني توزيع كل من الدعم المختلفة على المستفيدين من أفراد كويتيين وغير كويتيين وجهات حكومية ومؤسسات وهيئات عامة وشركات خاصة كويتية وشركات رأس المال الأجنبي للوقوف على نصيب الأفراد الكويتيين من هذا الدعم في ضوء أن معظم الدراسات التي تتناول الدعم يكون عنوانها «الدعم الحكومي للمواطنين».

شهادة الدكتوراه الخاصة بها؟ وما السند القانوني لهذا الاعتماد خصوصاً أن الدراسة بالانتساب غير معترف بها في وزارة التعليم العالي؟ وإذا كانت مريم الوتيد قد حصلت على درجة الدكتوراه بنظام الانتظام الكلي المعترف به في وزارة التعليم العالي لأغراض الاعتماد، فمتى وبأي تاريخ حصلت مريم الوتيد على ترغى دراسي وبأي تاريخ؟ يرجى جميع الشهادات الجامعية الحاصلة عليها مريم الوتيد في درجات الماجستير والدكتوراه، ومتى تم اعتماد شهادة الدكتوراه لمريم الوتيد وعليه تم تعديل وضعها الوظيفي؟

## الفضل يسأل وزير التربية عن التدرج الدراسي لوكيلة الوزارة

التي حصلت منها مريم الوتيد على درجات البكالوريوس والليسانس والماجستير والدكتوراه، ويرجى إفادتي بما إذا كانت الجامعات التي منحت مريم الوتيد درجات الماجستير والدكتوراه جامعات معترف بها لدى لجنة الاعتماد الأكاديمي بوزارة التعليم العالي المصدرة باعتماد الجامعات المذكورة، كما يرجى إفادتي بما إذا كانت مريم الوتيد قد حصلت على درجات الماجستير والدكتوراه بنظام الانتساب، وإذا كانت مريم الوتيد قد حصلت على درجة الدكتوراه في نظام الانتظام الكلي، يرجى إفادتي عن أسماء الجامعات

بذلك المسمى. وغرابة الأمر في ذلك أنه لم يعرف عنها ترغها الدراسي أو ترغها للحصول على شهادة الدكتوراه، ما أثار استغراب بعض زملائها من القيادات في وزارة التربية وكذلك موظفو الوزارة في كيفية حصولها على درجة الدكتوراه، وما الجامعة التي منحتها هذه الدرجة العلمية العالية، وما إذا كانت دراستها بالانتظام الكلي أو بالانتساب، وكيف تم اعتماد شهادة الدكتوراه لها. بناء على ما سبق، يرجى إفادتي: تزويدي بالتدرج الدراسي للشهادات الجامعية الحاصلة عليها مريم الوتيد، كما يرجى إفادتي عن أسماء الجامعات

المقبل، وأوضح الصانع ان البديل سيركز على التوصيف الوظيفي والنقاط التي تمنح بحسب الوظائف بخلاف البدلات والكوارر والراتب الاساسي، مشيراً إلى ان البديل سيعطى على الوصف الوظيفي الذي يستتبع عنه الكوارر والبدلات بالإضافة إلى النقاط. وبين ان البديل الاستراتيجي لن يؤثر على المراكز القانونية للعاملين لأنه لا يوجد به أي امر يشير لذلك، وبالعكس فإن البديل الاستراتيجي سيريض اضطراباً لزيادات بعض الوظائف والمراكز القانونية القائمة من خلال رفع بعض الوظائف حتى تتساوى مع الجهات والمراكز القانونية التي سترفع بعد اقرار البديل

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والتعليم العالي بالوكالة د.عبدالحسن المدعج جاء فيه: تعتبر مريم الوتيد من القيادات العليا في وزارة التربية، إذ تنبوا منصب وكيل الوزارة فيها، وعلى الرغم من أنها قد تبوات ذلك المنصب القيادي منذ ابريل 2013 وحتى ما قبل شهر يوليو 2014 لم تصرح عن حصولها على شهادة الدكتوراه، ولم يكن هناك ما يدل على ذلك، إلا أنها استخدمت بعد ذلك مسمى الدكتوراه في شهر يوليو الماضي ولفترة وجيزة، وقد طبعت أختامها



نبيل الفضل

## يعقوب الصانع: الحكومة أبلغت «الموارد البشرية» تقديم البديل الإستراتيجي في موعده

تنمية الموارد البشرية النائب عبدالحاميد دشتي: احب ان اطمئن الموظفين بان ما ورد اليوم (مس) في المقر للهيئة حول وجود 58٪ من الموظفين يرفضون البديل الاستراتيجي غير صحيح على وجه الاطلاق، حيث انه حتى الآن لم يعرض البديل الاستراتيجي على أي احد وهو بالمطبخ الحكومي تحت اشراف وزارة العمل وتبقى مرحلة تالية. واستغرب دشتي تخويل الموظفين من البديل قبل خروجه، فهو لم ينجح حتى الآن ولم تناقش تفاصيله ولم يعرض على اللجنة والمجلس، مؤكداً ان المراكز القانونية لن تمس ولا رواتب الموظفين الآن بالقلص وقد تزيد.

يتم مراعاة اوضاع القطاع الخاص، بحيث لا يؤثر البديل الاستراتيجي على العاملين به نتيجة أي حجة يشدها القطاع الخاص إلى القطاع العام بعد تحسين مراكز العاملين بالحكومة مالياً، مشيراً إلى ان اللجنة تشجع العمل بالقطاع الخاص ووضعت بحسبانها ألا يؤثر البديل الاستراتيجي على العاملين بالقطاع الخاص. وأشار إلى انه فور الانتهاء من البديل الاستراتيجي سيتم دعوة النقابات وجهاز إعادة الهيكلة والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية لإبداء ملاحظاتهم وجهات النظر حول مسودة المشروع متى ما قدم قبل اقراره.

الاستراتيجي عن التعيينات الجديدة، وأشار الصانع إلى ان التوصيف الوظيفي سيرتكز على الشهادة الجامعية وطبيعة العمل والخبرة للموظف، مشيراً إلى ان هذا المشروع سيركز على العدالة الوظيفية في البلاد، وكشف عن أن لجنة الموارد البشرية لديها مفهوم يختلف عن المفهوم الحكومي حول البديل الاستراتيجي، لن يؤثر على المراكز القانونية للعاملين لأنه لا يوجد به أي امر يشير لذلك، وبالعكس فإن البديل الاستراتيجي سيريض اضطراباً لزيادات بعض الوظائف والمراكز القانونية القائمة من خلال رفع بعض الوظائف حتى تتساوى مع الجهات والمراكز القانونية التي سترفع بعد اقرار البديل

كشفت رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب يعقوب الصانع عن ان الفريق الحكومي ابغ اللجنة اجتماعها ان البديل الاستراتيجي سيتم تقديمه في موعده، مؤكداً في الوقت ذاته ان البديل لن يمس المراكز القانونية القائمة للموظفين ولا يشترط ان تقدم تشريعته دفعة واحدة. وقال الصانع، في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة اطمأنات اللجنة خلال اجتماعها لسير العمل حول مشروع البديل الاستراتيجي من قبل ممثلي ديوان الخدمة المدنية الذين اجابوا عن معظم الاسئلة التي طرحت عليهم والتي اجابوا عنها جميعاً رغم عدم جهوزية البديل قبل اكتوبر



جمال العمر